

Distr.  
GENERAL

A/54/254  
19 August 1999  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH/SPANISH

## الجمعية العامة



الدورة الرابعة والخمسون  
البند ٧٦ (ط) من جدول الأعمال المؤقت\*

### نزاع السلاح العام الكامل: الصلة بين نزاع السلاح والتنمية

الصلة بين نزاع السلاح والتنمية

تقرير الأمين العام

#### موجز

هذا التقرير مقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ٧٧/٥٣ كاف.

وفقاً للقرار الذي اتخذته الأمين العام، أنشئ الفريق التوجيهي الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح والتنمية؛ وعقد اجتماعه الافتتاحي في ٢٦ أيار/ مايو ١٩٩٩. والغرض من إنشاء هذا الفريق التوجيهي هو تحديد الأولويات القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل والطويلة الأجل من ولاية واسعة النطاق كما هو مبين في الفقرة ٣٥ '٩ ب من برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزاع السلاح والتنمية، وذلك في إطار العلاقات الدولية الحالية.

وقد حدد الفريق التوجيهي برامج وأنشطة معينة، بما في ذلك عقد حلقات دراسية/ندوات دورية تركز على مسائل محددة في مجال نزاع السلاح والتنمية. وعُقدت الجلسات الأولى في سلسلة من الندوات/الحلقات الدراسية في مقر الأمم المتحدة في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٩.

وفي مذكرة شفوية مؤرخة ١٨ آذار/ مارس ١٩٩٩، لفت الأمين العام نظر الدول الأعضاء إلى الفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٧٧/٥٣ كاف؛ وقد تلقى ردين حتى الآن.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٣	٣- ١ ..... مقدمة - أولاً
٣	١٣- ٤ ..... الإجراءات المتخذة - ثانياً
٦	..... المعلومات الواردة من الحكومات - ثالثاً
٦	..... بنغلاديش
٧	..... كوبا

### أولا - مقدمة

١ - دأبت الجمعية العامة منذ عام ١٩٨٧ على أن تطلب سنويا إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ١٩٨٧. وقد أكد المؤتمر في الفقرة ٣٥ '٩' من برنامج العمل الحاجة إلى تعزيز الدور الرئيسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة وأجهزتها المختصة في ميداني نزع السلاح والتنمية لتعزيز منظور مترابط لهذه المسائل ضمن الهدف الشامل المتمثل في تعزيز السلم والأمن الدوليين. كما دعا برنامج العمل للأمم المتحدة إلى بذل المزيد من الجهود لتعزيز المعرفة الجماعية بالأخطار غير العسكرية التي تهدد الأمن الدولي.

٢ - ويقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٧٧/٥٣ كاف المؤرخ ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨.

٣ - وقد أشار الأمين العام، في الفقرة ٩ من تقريره السابق المقدم إلى الجمعية العامة والمؤرخ ٣ آب/ أغسطس ١٩٩٨ (A/53/206)، إلى إعادة تشكيل القطاعين السياسي والاقتصادي للأمانة العامة، وأعرب عن عزمه على إنشاء فريق توجيهي رفيع المستوى معني بنزع السلاح والتنمية، يضم ما يلي: وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، ووكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد عيّنت إدارة شؤون نزع السلاح لتوفير التنسيق والخدمات الفنية للفريق التوجيهي. وفي الفقرة ١٠ من ذلك التقرير، أشار الأمين العام إلى أن إدارة شؤون نزع السلاح تنظر في إمكانية تنظيم حلقات عمل دورية، ولاحظ أنه بالنظر إلى استمرار القيود المالية المفروضة على المنظمة، فإنها ستكون قادرة أكثر على تحمل نفقات هذا النشاط المقترح بفضل تبرعات الدول الأعضاء.

### ثانيا - الإجراءات المتخذة

٤ - أنشئ الفريق التوجيهي الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح والتنمية، وفقا للقرار الذي اتخذته الأمين العام. وعقد اجتماعه الافتتاحي في ٢٦ أيار/ مايو ١٩٩٩. ودعا إلى عقد هذا الاجتماع وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح بصفته منسقا للفريق التوجيهي. ويضم الفريق التوجيهي هذا وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح ووكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، الذي انضم إليهم بناء على دعوة من الفريق التوجيهي. ويجتمع الفريق التوجيهي حسب الاقتضاء وعندما تدعو الحاجة إلى ذلك. وأنشئت آلية للاتصالات على مستوى العمل لضمان تنسيق وتنفيذ البرامج والأنشطة التي يقرها الفريق التوجيهي.

٥ - والغرض من إنشاء الفريق التوجيهي هو تحديد الأولويات القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل والطويلة الأجل من ولاية واسعة النطاق، كما هو مبين في الفقرة ٣٥ '٩' ب من برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية، وذلك في إطار العلاقات الدولية الحالية. وتحقيقا لهذا الغرض، سيحدد الفريق التوجيهي مهمات الأجزاء المختصة في الأمانة العامة، ويحدد طرائق لتعاونها مع إدارة شؤون نزع السلاح.

٦ - وأكد الفريق التوجيهي في اجتماعه الافتتاحي، الحاجة إلى إعادة النظر في موضوع نزع السلاح والتنمية على ضوء مختلف التغييرات التي طرأت على الموقف الدولي منذ مؤتمر عام ١٩٨٧، ولا سيما منذ انتهاء الحرب الباردة وبرنامج العمل الجديد للتنمية الذي أسفرت عنه المؤتمرات العالمية المتصلة بالتنمية التي نظمتها الأمم المتحدة. وكان من شأن الأثر المدمر للنزاعات الأهلية في التنمية والآثار المزعزعة للاستقرار الناجمة عن انتشار الأسلحة الصغيرة إضفاء أبعاد جديدة على موضوع نزع السلاح والتنمية. ومن المسائل الأخرى التي قفزت إلى الطليعة تحويل المرافق العسكرية لاستخدامها في الأغراض المدنية المنتجة، وهذا ما حاولت بعض البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية معالجته والذي من المحتمل أن يشكل تحد كبير تواجهه بعض المجتمعات في فترة ما بعد النزاع.

٧ - واستعرض الفريق التوجيهي مسائل نزع السلاح والتنمية، مع الإشارة بوجه خاص إلى ما يلي: التحويل؛ منع نشوب النزاع؛ أسباب النزاع واقتناء الأسلحة؛ تدابير نزع السلاح العملية لفترة ما بعد النزاع؛ الإنفاق العسكري؛ دور إدارات/وكالات الأمم المتحدة الأخرى وكذلك دور المنظمات الدولية، مثل البنك الدولي؛ الوقائع الدولية التي لها صلة بمسألة نزع السلاح والتنمية، مثل سلسلة المؤتمرات المتعلقة بالديمقراطيات الجديدة؛ توفير ونشر المواد الواقعية والتحليلية بشأن نزع السلاح والتنمية؛ الدروس التي استفادها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة عمليات حفظ السلام في حالات ما بعد النزاع، بما في ذلك مسألة الإنذار المبكر، والدور الهام الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية في مجال نزع السلاح والتنمية وترابطها مع الأمم المتحدة.

٨ - وناقش أيضا الفريق نداء بروكسل من أجل العمل، الذي اعتمده المؤتمر الدولي المعني بنزع السلاح المستدام من أجل التنمية المستدامة المنعقد في بروكسل في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. وحدد ذلك المؤتمر تطورين هامين لا بد من التصدي لهما للرد على النزاعات العنيفة في فترة ما بعد الحرب الباردة (انظر الوثيقة A/53/681):

(أ) تفاقم الدمار المادي وإبادة البشر في المناطق التي مزقتها الحرب والمناطق المعرضة لنشوب النزاعات إلى درجة أن الموارد الإنمائية صارت تحول بشكل مطرد إلى عمليات الطوارئ والإصلاح. والأسوأ من ذلك، أن العدد المتزايد من النزاعات بين الدول يقضي على إمكانات تنمية المجتمعات المتضررة ويعيق إمكانات التنمية المستدامة في المستقبل؛

(ب) وتزايد الوعي الدولي على الدوام بالحاجة إلى معالجة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإساءة استعمالها، إذ أنه أصبح من الواضح أنها تستعمل كأدوات رئيسية في النزاعات العنيفة؛ وأن توفرها على نطاق واسع يؤدي إلى إضعاف التسويات السلمية التي تتم عن طريق التفاوض، وإطالة أمد النزاعات وإعاقة تسويتها وإعادة البناء في فترة ما بعد النزاعات، مما يؤدي إلى استمرار انعدام الأمن والاستقرار، وبالتالي إلى تقويض أساس التنمية المستدامة.

٩ - وقد اعتمد الفريق التوجيهي نهجا تطلعيًا من أجل إعادة النظر في موضوع نزع السلاح والتنمية، ونادى بإيجاد علاقة وثيقة بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني في هذا المجال. ولاحظ أن للمنظمات غير

الحكومية دورا هاما تؤديه في تعزيز أهداف نزع السلاح والتنمية. كما اتفق الفريق التوجيهي على أن أنشطته يجب أن تتضمن عنصرا هاما لجمع المعلومات ونشرها بغية إعلام الجمهور، ورفع مستوى وعيه بآخر التطورات في مجال نزع السلاح والتنمية.

١٠ - وحدد الفريق التوجيهي البرامج والأنشطة التالية:

(أ) أن يتضمن العمل الجاري في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية فيما يتعلق بمسائل الميزانية في القطاع العام تركيزا أكثر حدة على النفقات العسكرية وتجارة الأسلحة والمسائل الأخرى المتصلة بنزع السلاح. وأن يكون الهدف هو إنشاء قاعدة بيانات إعلامية إحصائية يستفيد بها الجمهور وتستعمل كمرجع؛

(ب) أن تُنشر دوريا المواد التحليلية المتعلقة بالآثار الاقتصادية والاجتماعي للإنفاق العسكري بالاستناد إلى قاعدة البيانات المتوفرة لدى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛

(ج) أن تُنشر المواد التحليلية، التي تنتجها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية فيما يتعلق بمسألة التحويل، بطريقة بارزة أكثر لإيصالها إلى جمهور أوسع نطاقا؛

(د) أن يسعى الفريق التوجيهي إلى زيادة العمل التنفيذي في مجال تدابير نزع السلاح العملية مثل مشاريع جمع الأسلحة ذات الوجهة الإنمائية في مجتمعات ما بعد النزاع، وذلك وفقا للمشروع الرائد في ألبانيا الذي يشترك فيه حاليا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة شؤون نزع السلاح. ونادى أيضا الفريق التوجيهي باتباع نهج أخرى، مثل رصد وتيسير وقف التسليح، كما يجري الآن في غرب أفريقيا، الذي تشترك فيه البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛

(هـ) تنظيم حلقات دراسية/ندوات دورية للتركيز على مسائل محددة في ميدان نزع السلاح والتنمية، وتوفير محفل تستطيع فيه هيئات الأمم المتحدة المختصة والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الوكالات الدولية أن تشاطر خبراتها في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

١١ - وقد عُدت ندوة بشأن نزع السلاح والتنمية في مقر الأمم المتحدة في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٩. وكانت هذه الندوة هي أول نشاط في سلسلة من الأنشطة الدورية الرامية إلى إبراز وتعزيز فهم أفضل لمسائل نزع السلاح والتنمية. ونُظمت هذه الندوة بالتعاون مع تحالف الاقتصاديين من أجل الحد من الأسلحة، وهو منظمة غير حكومية مقرها نيويورك.

١٢ - وشملت المسائل التي ناقشتها الندوة<sup>(١)</sup> ما يلي: الإنفاق العسكري؛ التحويل؛ انتشار الأسلحة الصغيرة؛ النزاعات المدنية والنزاعات بين الدول؛ نزع السلاح؛ التسريح وإعادة الإدماج؛ بناء السلم في مرحلة ما بعد النزاع؛ فوائد السلم؛ والمساعدة الإنمائية. ولاحظ الأستاذ لورنس ر. كلاين الحائز على جائزة نوبل في علم الاقتصاد، والذي رأس الاجتماع، أن نزع السلاح لا يؤدي تلقائيا إلى التنمية، كما أن التنمية لا تؤدي إلى نزع

السلاح. وقال إن ذلك يؤكد الحاجة إلى صياغة وتنفيذ سياسات من شأنها أن تؤدي إلى إنشاء علاقات مترابطة إيجابية. وفيما يتعلق بمسألة "فوائد السلم"، أشار إلى الدراسات التي أثبتت أنه تم تحقيق مكاسب اقتصادية كلية كبيرة نتيجة تخفيض الولايات المتحدة للإنفقات العسكرية في نهاية الحرب الباردة. وكقاعدة عامة، ينبغي تقييم الآثار الإيجابية المترتبة على خفض الإنفاق العسكري على أساس طويل الأجل نظراً لأن الفوائد على المستوى الكلي قد لا تظهر في الأمد القصير. ولاحظ وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، الذي دشن الندوة، أن نزع السلاح قد حظي بالاعتراف بوصفه أداة بارزة في مجال الدبلوماسية الوقائية وبناء السلم.

١٣ - وفي مذكرة شفوية مؤرخة ١٨ آذار/ مارس ١٩٩٩، وجّه الأمين العام انتباه الدول الأعضاء إلى الفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٧٧/٥٣ ك.ف. واستلم الأمين العام حتى الآن ردين، يرد نهما في الجزء الثالث أدناه. وستصدر أي ردود أخرى في شكل إضافة لهذه الوثيقة.

#### ثالثاً- المعلومات الواردة من الحكومات

##### بنغلاديش

[بالانكليزية]

[٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩]

ينص دستور بنغلاديش صراحة على الالتزام بـ "... مبادئ احترام السيادة الوطنية والمساواة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، وتسوية النزاعات الدولية بالوسائل السلمية، واحترام القانون الدولي والمبادئ التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة". وينص أيضاً على أن بنغلاديش "... تعمل من أجل التخلي عن استخدام القوة في العلاقات الدولية ومن أجل نزع السلاح العام الكامل ...".

وفي هذا السياق اتخذت بنغلاديش موقفاً مبدئياً ثابتاً يتمثل في معارضتها لأي تعزيز عسكري والتدخل المسلح في المناطق، إقليمياً وعالمياً. وأولت الحكومات المتوالية في بنغلاديش دوماً البرنامج الإنمائي الأولوية القصوى. ووفقاً للالتزامات التي تم اتخاذها في المؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة في التسعينات، ما فتئت بنغلاديش تسخر المزيد من الموارد لمعالجة القضايا الاجتماعية الأساسية مثل الفقر، والصحة وحقوق المرأة والطفل.

ولا يزال الإنفاق العسكري في بنغلاديش والذي يبلغ في المتوسط نحو ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي منخفضاً نسبياً مقارنة بالبلدان التي تعيش أوضاعاً اقتصادية مماثلة. وتشهد بوضوح المشتريات السنوية من الأسلحة والذخيرة والسوقيات المتوفرة الآن من خلال سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، تشهد بوضوح على انخفاض مستوى التسليح في بنغلاديش.

وما يشهد على التزام بنغلاديش ببناء السلم، بروزها على مر السنين من أحد أول البلدان المشاركة بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وبالفعل شاركت القوات المسلحة في بنغلاديش من حين لآخر في مواجهة الكوارث الطبيعية وتعزيز جهود الإغاثة والإنعاش. وفي الأمم المتحدة، كانت بنغلاديش تحتل دائما المقدمة في جميع المحاولات الرامية إلى الانتفاع من فوائد السلم نتيجة للصلة الوثيقة بين نزع السلاح والتنمية.

### كوبا

[بالاسبانية]

[٢٧ أيار/ مايو ١٩٩٩]

لقد سعت الأمم المتحدة، والحق يقال، منذ نشأتها تقريبا إلى إقامة علاقة أو صلة بين نزع السلاح والتنمية. وحشت، من خلال عدد من القرارات التي اعتمدها غالبية الدول الأعضاء، على خفض عام في النفقات العسكرية وطلبت استخدام الموارد التي يفرج عنها في هذا المجال لأغراض اجتماعية واقتصادية، لا سيما لصالح البلدان النامية.

ونظرا للعلاقة المسلّم بها والحقيقية القائمة بين نزع السلاح والتنمية ونظرا لأنه عمل لا أخلاقي وغير مقبول أن تُهدر الموارد على الأسلحة في حين تترك احتياجات البليين من البشر غير ملباة، تضمنت الوثيقة الختامية التي تمخضت عنها الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، والمعقودة في عام ١٩٨٧، إشارات مختلفة للمسألة في الفقرات ١٦ و ٣٥ و ٨٩ و ٩٤ و ٩٥.

وينبغي تأكيد الاعتراف الوارد في إحدى تلك الفقرات "بالحاجة إلى إقامة علاقة بين نزع السلاح والتنمية. ومن شأن إحراز تقدم في نزع السلاح أن يساعد كثيرا في تحقيق التنمية. لذلك ينبغي تخصيص الموارد المفرج عنها نتيجة لتنفيذ تدابير نزع السلاح لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جميع البلدان واستخدامها في تضييق الفجوة الاقتصادية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية".

في وقت لاحق، وفي عام ١٩٨٧، فتح المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية أفقا جديدا بالاعتراف لأول مرة على الصعيدين المتعدد الأطراف والحكومي الدولي بالترابط بين الظاهرتين وبإدراج فكرة منظور الترابط بين نزع السلاح والتنمية والأمن في الوثيقة الختامية التي اعتمدها بتوافق الآراء.

ومع ذلك فإن الغالبية العظمى من الدول المتقدمة النمو، لا سيما الدول التي بحوزتها أكبر الترسانات من جميع أنواع الأسلحة لم تول اهتماما حتى الآن ببناء المجتمع الدولي. وبدلا من أن تنخفض الميزانيات العسكرية في الدول ذات القوة النووية الكبيرة بوجه خاص فإنها ظلت تزداد باستمرار وربما تضاعفت ثلاث مرات. وأقامت أكبر قوة عسكرية في العالم سياسة الهيمنة والتدخل التي تتبعها على الاستخدام

العشوائي للقوة أو التهديد بها، مما دفع بالبشرية في سباق تسلح متصاعد يهدد على نحو خطير السلم وبقاء الإنسان على قيد الحياة.

والآن وقد أصبحت البشرية تملك من الوسائل ما يكفي لإفنائها مرات عديدة، يبدو لنا أن من المفارقات، أنه بات من الواضح أكثر فأكثر أن سباق التسلح صار يشكل على نحو متزايد تهديدا خطيرا وملحا للسلم والأمن الدوليين بدلا من ضمان المزيد من الأمن.

ولذلك فإن الأمر يتعلق بإحباط حقيقي لكوبا إذ أن القرارات التي وافقت غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على اعتمادها في المؤتمر الدولي لعام ١٩٩٧ لم تول أي اهتمام حتى الآن. وعلاوة على ذلك، ومما يفاقم شكوكنا ونقمتنا هو اقتناعنا بأن العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تغمر غالبية الكائنات البشرية وتسبب لها المعاناة يمكن التخفيف من حدتها بدرجة كبيرة باستخدام جزء صغير فقط من الموارد المخصصة للإنفاق العسكري لخدمة الهدف النبيل هدف تقدم شعوب العالم ورفاهها.

وإننا نقر بجميع المبادرات التي اتخذت في إطار الأمم المتحدة لمتابعة القرارات التي اعتمدها المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية، كما أنها تشكل مصدر اغتباط لنا. وإننا نقدر أيضا تقديرا كبيرا جهود الأمين العام الرامية الى تنفيذ كل ولاية من الولايات التشريعية التي أسندتها له الدول الأعضاء.

وبناء على ذلك، فإننا نرحب بإنشاء فرقة العمل الرفيعة المستوى المشتركة بين الإدارات لتعزيز وتنسيق إدماج منظور نزع السلاح والتنمية في أنشطة منظومة الأمم المتحدة، كما أننا مرتاحون للإجراءات التي اتخذتها.

ونرحب أيضا بالاقتراح المتعلق بالفريق التوجيهي الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح والتنمية. وسنرصد عن كثب إنشاءه وندعو باستمرار الى إدماجه ضمن الأمانة العامة، تحت إشراف إدارة شؤون نزع السلاح.

وفي الوقت نفسه، فإننا لا نزال ننظر بعين القلق للاستجابة الضعيفة أو المنعدمة في هذا السياق من جانب البلدان التي بإمكانها أن تحول المزيد من الموارد من مجال سباق التسلح وتخصصها لجهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الدولي: ونعني بذلك البلدان المتقدمة النمو ولا سيما البلدان التي لها أكبر الميزانيات العسكرية.

ومما يؤسف له، أنه في حين تُهدر بلايين الدولارات على سباق التسلح فإن عددا صغيرا فقط من بلدان العالم الأول ساهمت بالنسبة المتفق عليها البالغة ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي لتنمية البلدان النامية.



ولأجل ضمان أن تولى هذه المسألة ضمن إطار الأمم المتحدة الأهمية التي تستحقها والتي تم تأكيدها في مختلف الوثائق الهامة التي اعتمدها الدول الأعضاء، فإن كوبا ترغب تماما في إدراجها من بين البنود التي ستنظر فيها لجنة نزع السلاح في المستقبل. وستيسر هذه الخطوة تبادلا مفيدا للآراء وتسفر عن مقترحات جديدة قد تساعد على الخروج من الأزمة الحالية.

وكوبا مستعدة أيضا لتشجيع ودعم إمكانية طرح المسألة في مؤتمر نزع السلاح خاصة وأنها تؤمن بقوة بأن العلاقة بين نزع السلاح والتنمية موضوع يمكن التفاوض بشأنه في ذلك المحفل. وستضيف هذه الخطوة مبادرة أخرى إلى مجموعة المبادرات التي تمت من أجل تحقيق نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة.

وفضلا عن ذلك، تؤكد كوبا الحاجة إلى امتثال الفقرة الفرعية 'أ' من الفقرة ٣٥ من الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية التي تنص على "تقوية الدور الرئيسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة وأجهزتها المختصة في ميداني نزع السلاح والتنمية وفي الترويج للنظر في هاتين القضيتين من خلال منظور مترابط في إطار الهدف الشامل وهو تعزيز السلم والأمن الدوليين". ونود بوجه خاص أن يصبح التحليل المنتظم لتأثير النفقات العسكرية في العالم على الاقتصاد العالمي والنظام الاقتصادي الدولي وسيلة أخرى من وسائل توعية الرأي العام العالمي.

وأخيرا، تؤكد كوبا من جديد أن من المفارقات أن المنطق السخيف القائل أن السعي إلى تحقيق المزيد من الأمن من خلال تنفيذ برنامج واسع النطاق في مجال سباق التسلح قد وضع العالم في مواجهة أكبر المخاطر وتدهور الأمن والاستقرار إلى أدنى مستوى عرفه تاريخ العالم، ووضع البشرية في مواجهة مع الاحتمال الحقيقي المتمثل في الفناء الشامل والنهائي. وسباق التسلح الذي يواجهه الإنسان حاليا إنما هو حقا خطر محقق يهدد بقاءه مباشرة. وليس هناك أدنى شك في أن وقف هذا الاتجاه وعكسه هو أنجع مساهمة يمكن تقديمها اليوم لخدمة السلم والأمن الدولي.

#### الحواشي

(١) تكون فريق المتكلمين من الأستاذ لورانس ر. كلاين (وهو الرئيس أيضا): والأستاذ مايكل كليبر من شبكة العمل الدولية المعنية بالأسلحة الصغيرة، وهو تحالف مكون من منظمات غير حكومية؛ واللواء إيمانويل إيرسكين قائد قوة الأمم المتحدة في اليونان سابقا؛ والسيد ديفيد غولد من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ والسيد فيكتور أنجلو من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

— — — — —